تدور هذه الرسالة حول تنزيه الخالق عن مشابهة المخلوقين ، ولذلك لا عجب من أنها جاءت كجوابات لأسئلة من بعض أتباع الإمام يحيى رأى فيها أنه من الواجب الرد عليها مراعاة لحق الديانة وصلاح وورع السائل ، ولما تعلقت به من تنزيه الخالق عن كل تصور أو تخيل مادى يوهم الجسمية فى الخالق العظيم ، وما يؤدى إلى هذا التصور الموهم ، ومن الضرورى إجابة العلماء على الناس ، لما وصى به الله العلماء من نشر العلم وعدم كتمانه .

وتلخص منهج الإمام يحيى فى بيان بطلان الجسمية والعرضية وتوابعهما عن ذات الخالق إلى بيان موقف أهل القبلة ، فهم بين منزه ومشبه ، والأخير وقع فى الجسمية لفظًا أو لفظا ومعنى ؛ أما من خالف المسلمون من اليهود والنصارى ، فقد احتاج الأمر إلى الرد عليهم بالحجج والبينات التى تلخصت فى استحالة قدم الأجسام أو حدوث الخالق لما يلزم من ذلك من بطلان الألوهية أو تعددها ، واستعان فى ذلك بالأدلة العقلية والشرعية ، وذهب إلى جواز الاستدلال بالشرع فى ذلك لأنه قد ثبت صحته وصحة القاعدة التى يقوم عليها وهى الحكمة ، ولا يجوز للخصوم الاستدلال به لعدم قيام الأدلة عندهم على صحة الشرع وقاعدته ، فجاز له المعارضة ، وبطل من قبلهم الإلزام .

وبعد انتهائه من المطلب الأول تطرق إلى الثانى ودار حول استحالة العرضية كذلك على الرب ، تبارك وتعالى ؛ ولا أن يسمى بما لم يسم به نفسه كالمشتهى والنافر ، لأن ذلك : « يوهم الخطأ وكل لفظ يوهم الخطأ بان إطلاقه غير جائز **إلا بتوقيف من جهة الشارع**» وهذا يعنى توقيفية أسماؤه الحسنى تعالى .

وتعرض فى المطلب الثالث إلى **استحالة توابع الجسمية والعرضية عليه** تعالى مثل المكانية ، والجهة والحلول لذاته ، والحلول فى ذاته ، واستحالة الألم واللذة عليه ، وتابع فى ذلك منهجه فى ذكر مقالة أهل القبلة من المسلمين ثم ذكر الحجج التى تبطل المكانية عقلاً ونصًا وكذلك غيرها من التوابع الخمس التى ذكرها ، وتطرق بعد ذلك للإجابة عن أسئلة حول الماهية ، فما هو ، وأين هو وهل يجوز أن يخالط المخلوقات

أو يمازجها أؤ يدخل فيها أو يخرج عنها ، وهل له أعضاء ، وهو من أسئلة المشبهة ، وهل يسمع ويرى ويعلم ويشم بذاته ، وما شكله هل هو مصمت أم مجوف ، وما أجزاؤه ، وهل هو فى جهة أم لا ؟

وكل هذه الأسئلة الفلسفية الصعبة والعويصة تناولها الإمام يحيى من منطلق إسلامى ورؤية إسلامية فى إطار المنهج العقائدى الواضح ، فاستعان بالمنهج العقلى المتمثل فى البديهيات والنظر والاستدلال والاستقراء ، والمنهج النقلى المتمثل فى النص القرآنى وما صح وثبت من حديث رسول الله ، ﷺ ، وإن بدى ذلك قليلاً لأسباب لا مكان لذكرها هنا .

ثم تحدث عن الرؤية بين أهل القبلة والخلاف حولها ، وحاول بيان اتفاق الجميع فى استحالتها فى الدنيا وجوازها فى الآخرة بمعنى يختلف فيه الزيدية عن غيرهم حيث يرون أنها قلبية بالرضا واليقين والطمأنينة ويرى الأشاعرة جوازها حسّية فى الآخرة بما يليق لله تعالى ، وهو أمر استعان على نفيه وإثباته أهل السنة وغيرهم ، غير أن هناك قدر ثابت فى المسألة وهو : « أن التحقيق عندى .. تقرر أن يكون من جهة اللفظ والمعنى فى الحقيقة متفق عليه » . إى استحالتها فى الدنيا .

وكان للتنزيه فى مسائل العدل نصيب كذلك كالتنزيه فى مسائل التوحيد ، فأثبت عدله تعالى وحكمته على قاعدة القرآن والعقل وهو من أصوب وأصح ما استدل به الأصوليون فى هذه المسألة ، وتبع فى ذلك علماء الزيدية والمعتزلة ، ورد على الأشعرية ومن تبعهم بأدلة دامغة فى هذا الشأن ، وتناول فى ذلك قضية خلق أفعال العباد والتكليف وحرية الفعل الإنسانى ، بين التصور الحقيقى الذى يليق بحقيقة الألوهية وما فعله الخصوم .

وفى ثنايا قضايا العدل تناول قضية خلق القرآن بموضوعية كبيره ، أعقب ذلك حديثه عن الاستطاعة والقدرة ، وانتهى إلى أن تصور العدلية من المعتزلة والزيدية فى المسألة هو الصواب فالقدرة غير موجبة لمقدورها « وأنها صالحة للضدين – أى الإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية – فقبل فعل العبد للفعل يمكنه ألا يفعله ، وأنه قادر على الحركة والتكوين بقدرة واحدة » .

كذلك تناول قضايا **الأسماء والأحكام** ، فما اسم العاصى وما حكمه ، وهل هو فاسق أم مؤمن أم مؤمن فاسق ؟ وكذلك مسألة الاجتهاد والتقليد ، وحكم تكفير وتفسيق المسلمين ، ورأيه فى المسألة ، ومن هى **الفرقة الناجية** من النار ؟ وكان يحيى تقليديًا فى تناول هذه المسألة ، وما حكم **المجتهد وشروطه** وما المسائل التى يجوز **الاجتهاد** فيها والمسائل التى لا يجوز ؟ فأجاز ذلك فى الأحكام العملية التطبيقية ، وحذر من الخوض فى الثانية إلا فى المسائل الفرعية البسيطة التى لا تؤثر فى قضايا العقيدة الكبرى .

كما تناول فضل آل البيت وأحقيتهم بالإمامة والعلم ، جادل أبا هاشم المعتزلى فى **الصفات والأحوال** ، وبين رأى الزيدية الاعتدال فى هذا الشان وبعكس مذهب الروافض المتطرف .

ختم الإمام يحيى رسالته بالتعرض لبعض المسائل الفقهية كالطهارة والطلاق ، وكذلك قضية الاجتهاد والتقليد ؛ وبعد :

لقد كانت هذه الرسالة من الثراء والغنى والأهمية مما جعلنى أسعى فى تحقيقها وإخراجها ، فمن المستحيل بقاء مثل هذا التراث الثمين رهين الظل دون أن ينتفع به السادة العلماء والدارسون ولذلك ارجو أن أكون قد قمت بدورى فى خدمة تراث امتى وإزاحة الغبار عن جزء عزيز منه ؛

والله أسأل أن يوفق للرشاد

منهجى فى التحقيق :

١- قمت بنسخ المخطوط وتقويمه وقراءته مرات عديدة .

٢- تحققت من سلامة المخطوط وسلامه ونسبته لصاحبه .

٣- خرجت الآيات والأحاديث .

٤- قسمت المخطوط ووضعت له العناوين الداخلية الضرورية .

٥- علقت على المسائل الضرورية ، وكذلك فسرت المصطلحات .

٦- قمت بتخريج الشخصيات والترجمة لها ، وكذلك إعزاء المقالات لأصحابها فى كتبهم ومصادرها كلما أمكن وتيسر .

٧- وضعت الدراسة التى جعلتها مقدمة لها وكذلك قدمت للمخطوط وبيان منهج المؤلف فى وضع الخطوط الرئيسية فيها والعمل أيضا وكذلك ترجمة للمؤلف ومؤلفاته .

٨- وضعت الفهرس النهائى للموضوعات .

والله الموفـــق

إمام عبد الله